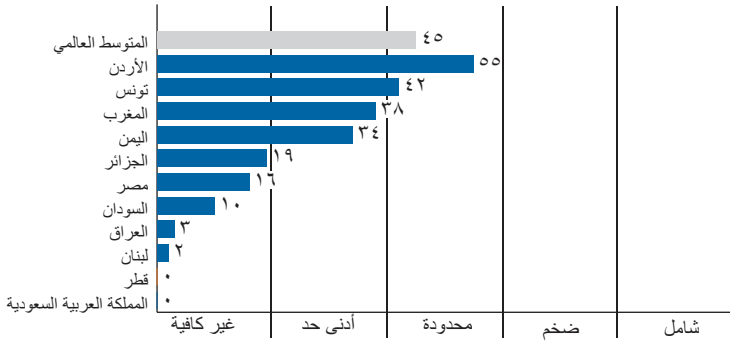


مراقبة الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>١٠٠/</p> <p>من جانب المراجع تُعد مراقبة الموازنة من جانب جهاز الرقابة الأعلى في قطر غير موجودة.</p>	<p>١٠٠/</p> <p>لا توفر الحكومة القطرية أي فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>	<p>١٠٠/</p> <p>لا توفر الحكومة القطرية أي معلومات عن الموازنة للجمهور.</p>

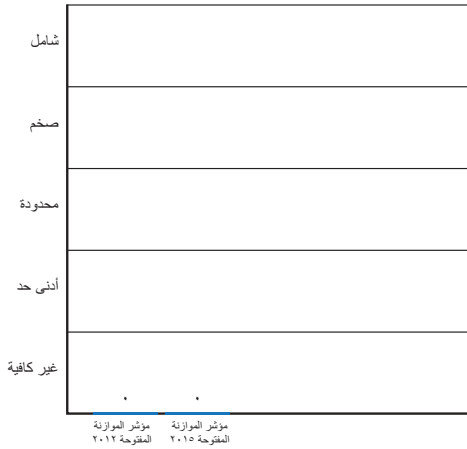
الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

المقارنة الإقليمية



تُعد درجة قطر المقدره بنحو ٠ من أصل ١٠٠ درجة أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٥ درجة.

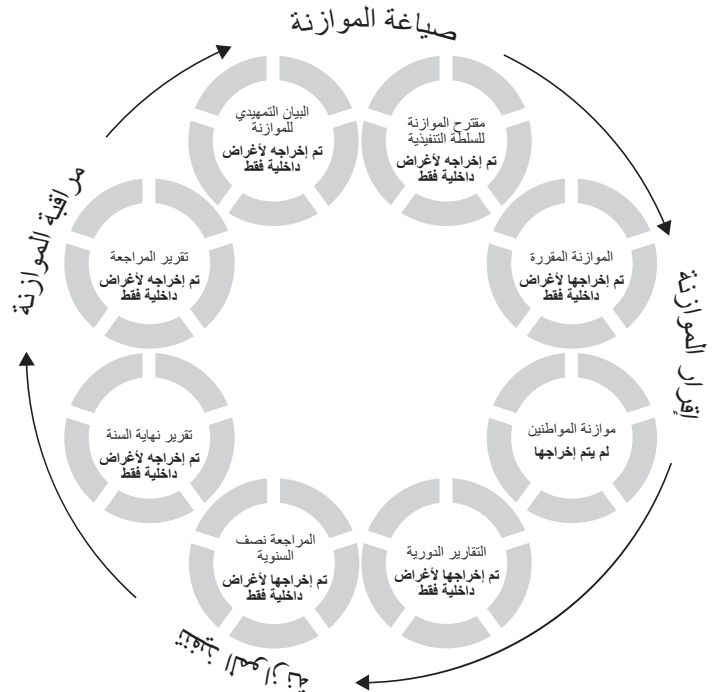
التغيير في الشفافية بمرور الوقت



اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا التي وضعتها المنظمات المتعددة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة. يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا.

ويتم منح كل دولة درجة من أصل ١٠٠ درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

فائدة معلومات الموازنة طوال دورة الموازنة



ملاحظة: يتم استخدام الفئات التالية لتقديم تقرير بفائدة كل وثيقة:

لم يتم إخراجها، أو تم نشرها في وقت متأخر، أو لأغراض داخلية، أو غير كافية، أو أدنى حد، أو محدودة، أو ضخمة، أو شاملة.

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

- وعلاوة على ذلك، فشلت الحكومة القطرية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:
- عدم توفير البيان التمهيدي للموازنة، ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، والموازنة المقررة، والتقارير السنوية، والمراجعة نصف السنوية، وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة للجمهور.
 - عدم إخراج موازنة المواطنين.

الوثيقة	٢٠١٢	٢٠١٥
البيان التمهيدي للموازنة	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●
الموازنة المقررة	●	●
موازنة المواطنين	●	●
التقارير السنوية	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●
تقرير نهاية العام	●	●
تقرير المراجعة	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تظل درجة قطر المقدرة بنحو ٠ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ نفس درجتها في عام ٢٠١٢.

مشاركة الجمهور

عناصر مشاركة الجمهور

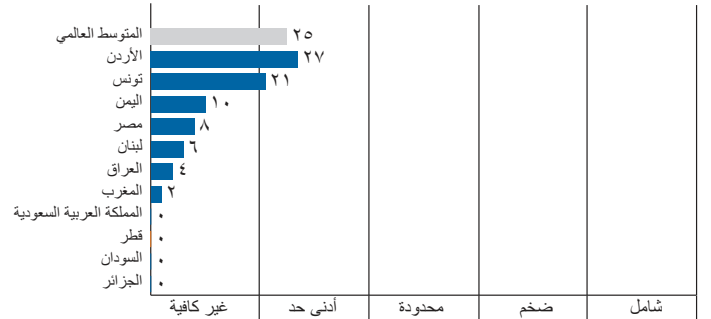


تشير درجة قطر المقدرة بنحو ٠ من أصل ١٠٠ درجة إلى أنه لم يتم تقديم أي فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

المقارنة الإقليمية

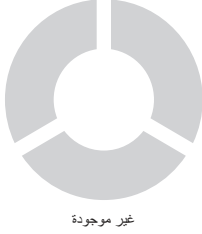


مراقبة الموازنة

لم تستلم السلطة التنفيذية موافقة سابقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ الموازنة التكميلية. وفي النهاية، ووفقاً للقوانين والممارسات، لم تتم استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة، أو إنفاق أي إيرادات غير متوقعة، أو إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً يكون منصوص عليه في الدساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



غير موجودة

لا يوجد جهاز رقابة أعلى في قطر.

الرقابة من جانب السلطة التشريعية



لا يوجد

لا توفر السلطة التشريعية أي مراقبة في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ولا أي مراقبة أيضاً في أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الموازنة.

وليس لدى السلطة التشريعية مكتب أبحاث متخصص للموازنة.



لا يوجد

التوصيات

تحسين المراقبة

يجب على قطر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:
■ وضع مكتب أبحاث متخصص للموازنة للسلطة التشريعية.

وفقاً للقوانين والممارسات، يجب ضمان استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة، وإنفاق أي إيرادات غير متوقعة، وإنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة. إنشاء جهاز رقابة أعلى مستقل.

تحسين الشفافية

يجب على قطر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:
■ نشر البيان التمهيدي للموازنة، ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، والموازنة المقررة، والتقارير السنوية، والمراجعة نصف السنوية، وتقارير نهاية العام وتقارير المراجعة.
■ إخراج موازنة المواطنين ونشرها.

تحسين المشاركة

يجب على قطر تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:
■ وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المسح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
■ عقد جلسات الاستماع للسلطات التشريعية حول الموازنات للوزارات، والإدارات، والوكالات المحددة، وكذلك حول تقارير المراجعة التي يتم سماع شهادة الجماهير بها.
■ وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى لتكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة.

المنهجية

لم تتسلم شراكة الموازنة الدولية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة من الحكومة القطرية.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة في قطر:

مبادرة الموازنة المفتوحة،
شراكة الموازنة الدولية،

820 First Street NE, Suite 510,
Washington DC, 20002,

قطر

البريد الإلكتروني: info@internationalbudget.org

للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة www.openbudgetsurvey.org للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهاً مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دولياً وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الظواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهراً تقريباً في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥ واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة.

وتتم مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهاً مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.